



مجلة البحوث المالية

المجلد (23) – العدد الأول – يناير 2022



السياسة الخارجية للدول المتوسطة تجاه
عملية السلام الفلسطينية الاسرائيلية (دراسة حالة لأندونيسيا)

**The foreign policies of middle countries towards the Palestinian-
Israeli peace process (Indonesia as case study)**

د/ رضا محمد هلال
مدرس العلوم السياسية بمعهد أكتوبر العالى للاقتصاد
مدينة الثقافة والعلوم – 6 أكتوبر

رابط المجلة: <https://jsst.journals.ekb.eg/>

ملخص دراسة :

السياسات الخارجية للدول المتوسطة تجاه عملية السلام الفلسطينية الاسرائيلية
(دراسة حالة لأندونيسيا)

تتناول هذه الدراسة موضوع السياسة الخارجية للدول المتوسطة تجاه عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية مع التطبيق على السياسة الخارجية الأندونيسية . وتتطرق الدراسة إلى تفسير دور وتأثير المحددات الداخلية الأندونيسية والتي تشمل الجغرافيا البشرية والسياسية والموارد الاقتصادية والنسق والفكرى وآليات وأدوار المؤسسات السياسية من الرئاسة والبرلمان ومنظمات المجتمع المدني ، والمحددات الخارجية التي تتضمن عضوية أندونيسيا في التجمعات والروابط والتنظيمات الإقليمية والعبارة للإقليمية والمنظمات العالمية والمتخصصة ومستوى وحجم التمثيل الدبلوماسي لأندونيسيا مع دول العالم - على محتوى وتوجهات السياسة الخارجية الأندونيسية تجاه الحقوق الفلسطينية في الصراع العربي الإسرائيلي .

كما تعرض الدراسة للأدوات والوسائل التي استخدمتها أندونيسيا في سياستها الخارجية الداعمة والمساندة للطرف الفلسطيني في مواجهة الممارسات والانتهاكات السرائيلية والفجة للحقوق الفلسطينية ومساعدتها - بالتعاون مع الدول العربية المتوسطة - على الساحتين الإقليمية والعالمية للتوكيد على المطالب العربية والفلسطينية المشروعة في مواجهة الدعاوى والمزاعم الإسرائيلية والاندفاع والإصرار الأمريكي على إقرار الأوضاع الراهنة وإضفاء المشروعية عليها ؛ وهو ما يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي . وانتهت الدراسة إلى بيان عوامل قصور وضعف السياسة الخارجية الأندونيسية في عملية السلام بالمنطقة والتي تتمحور حول عوامل وأسباب تنظيمية أندونيسية داخلية وأخرى مرتبطة بالجانب الفلسطيني وثالثة تتعلق بحالة الضعف والنزاع بين الدول العربية والإسلامية في مواجهة الاصطفاف والدعم الدولي والأمريكي لجانب دولة الاحتلال الإسرائيلي.

الكلمات المفتاحية : أندونيسيا؛ الدول المتوسطة ؛ السياسة الخارجية الأندونيسية؛ عملية السلام؛ الحقوق الفلسطينية ؛ الدبلوماسية الأندونيسية ؛ المنظمات الدولية .



Abstract:

**The foreign policies of middle countries towards the Palestinian–
Israeli peace process (Indonesia as case study)**

This study deals with the issue of the foreign policy of the middle countries towards the Palestinian–Israeli peace process with application to the Indonesian foreign policy. In this regard, the study deals with the role and impact of the Indonesian internal determinants, which include human and political geography, economic resources, format and ideology, mechanisms and roles of political institutions from the presidency, parliament and civil society organizations, and external determinants that include Indonesia’s membership in regional and trans–regional groupings, associations and organizations, global and specialized organizations, and the level and size of Indonesia’s diplomatic representation with Countries of the world – on the content and orientations of Indonesian foreign policy towards Palestinian rights in the Arab–Israeli conflict.

The study also presents the tools and means used by Indonesia in its foreign policy of support and support for the Palestinian side in the face of the crude Israeli practices and violations of Palestinian rights and its endeavors – in cooperation with the middle Arab countries – on the regional and global arenas to emphasize the legitimate Arab and Palestinian demands in the face of Israeli claims and allegations and the American rush and insistence on Acknowledging and legitimizing the current situation; This threatens regional and global security and stability. The study concluded with an explanation of the shortcomings and weaknesses of the Indonesian foreign policy in the peace process in the region.

Keywords: Indonesia; middle countries; Indonesian foreign policy; The peace process; Palestinian rights; Indonesian diplomacy; International organizations.

أدت عدة تطورات ومستجدات في السنوات العشرين الأخيرة إلى زيادة فعالية السياسات الخارجية للدول المتوسطة في الساحتين الإقليمية والعالمية - من أهمها : بزوغ الصين وروسيا اللتان تستهدفان منافسة الولايات المتحدة وكسر احتكارها لإدارة قضايا النظام العالمي والسعى لتشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب يضمها إلى جانب الولايات المتحدة بدلا من النظام العالمي الأحدى القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية (Kwang Ho Chun, 2013.pp.3-5 & BRICS Think Tanks Council, 2017.pp.11-12). علاوة على نجاح عدة نامية من أبرزها : الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا وأندونيسيا في تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية والاستقرار الأمني والتطور الديمقراطي واحترام الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين؛ ورغبة هذه الدول في توسيع الدوائر والمجالات الجغرافية لسياساتها الخارجية (Soeya Yoshihide, 2008, pp. 36-41. & Sook-Jong Lee, Chaesung Chun, Hyeey Jung Suh, and Patrick Thomsen, April 2015.pp.43-44؛ خاصة في انتشار عامل وتطور آخر مهم هو الترويج للتكتلات والتنظيمات والتجمعات والروابط العابرة للإقليمية فيما يطلق عليه " الإقليمية الجديدة" أو " الإقليمية العابرة للحدود " (Elena Albina,2015 .pp.2-3).

وتسعى الدول المتوسطة إلى تبنى عدة سمات جديدة في سياساتها الخارجية أهمها (Moch Faisal Karim, Mar 2018. Pp.6-9) : تعددية الجهات بحيث لاتستثنى أية منطقة جغرافية أو دولة في العالم؛ والقيام بدور فاعل في الساحتين الإقليمية والعالمية، واتخاذ مواقف واضحة في العديد من قضايا: الصراع والنزاع الإقليمي ومنها الصراع العربي الاسرائيلي، وتحرير التجارة والاستثمار العالمي والحفاظ على البيئة ومواجهة أو الحد من ظاهرة التغير المناخي والجرائم العابرة للحدودوغيرها؛ وتحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية في سياستها الخارجية بمايمكنها من الحفاظ على مصالحها القومية.

ووفقاً لهذا النهج شهدت عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية كثافة للنشاط الخارجى للسياسة الأندونيسية والذي دعمه انتخاب أندونيسيا للمرة الثالثة منذ الاستقلال عضوا غير دائم في مجلس الأمن لعامى 2019 و2020؛ وظهور اصطفاقات إقليمية ودولية استغلالا لحالة الضعف العربى عقب ثورات الربيع العربى للتدخل فى إعادة إدارة وترتيب منظومة السلام والأمن بالمنطقة ؛ ومجىء إدارة الرئيس دونالد ترامب- لدفة الحكم فى يناير 2017- ذات التوجهات اليمينة والمتوافقة مع السياسات الاستعمارية الإسرائيلية والرافضة للحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة فى استعادة أراضيها المحتلة.

أولاً: المشكلة البحثية والفروض والإطار النظرى للدراسة



1- المشكلة البحثية وفروض الدراسة: تتمثل المشكلة البحثية في هذه الدراسة في تقصي دوافع وأدوات السياسة الخارجية الأندونيسية – باعتبارها من الدول المتوسطة – للتدخل في عملية السلام بين فلسطين وإسرائيل؛ وتفسير أسباب استمرار هذا الانخراط خلال السنوات من عام 2015 إلى عام 2020. ومن هذا المنطلق يتمثل السؤال البحثي الرئيسي في: **ما هي العوامل الحاكمة للسياسة الخارجية لأندونيسيا تجاه عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية؛ وما هي أدوات هذه السياسة وأوجه القصور بها؟**

وينبثق عن التساؤل الرئيسي السابق عدد من الأسئلة الفرعية على النحو التالي: أ- ما هي محددات ودوافع السياسة الخارجية الأندونيسية تجاه عملية السلام بين كل فلسطين ودولة الاحتلال الإسرائيلية؟ ب- كيف تطورت السياسة الخارجية الأندونيسية تجاه قضية السلام العربية الإسرائيلية منذ استقلال أندونيسيا وحتى عام 2015؟ ج- ما هي أدوات وآليات تحرك السياسة الخارجية الأندونيسية خلال الفترة بين عامي 2015 و2020؟ د- كيف استخدمت أندونيسيا عضويتها غير الدائمة بمجلس الأمن في دعم القضية والحقوق الفلسطينية في عامي 2019 و2020؟

وفي ضوء ماسبق تتبع أهمية الدراسة في التعرف على مدى التطور والتغيير في السياسة الخارجية الأندونيسية تجاه قضايا الحقوق العربية عموما والفلسطينية بصفة خاصة في الحصول على حقوقهم المشروعة في استعادة أراضيهم المحتلة من جانب إسرائيل وتأسيس دولتهم المستقلة وبما يحقق التعايش السلمى والأمن للشعب العربى الفلسطينى .

كما تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة تتمثل في محاولة التعرف على محددات وأبعاد وأولويات السياسة الخارجية لأندونيسيا في مجال عملية السلام بالمنطقة، وكذلك الأدوات والآليات التى اتبعتها في تعاملاتها تجاه قضية السلام الفلسطينية الإسرائيلية.

2- الإطار النظرى والمنهجى للدراسة ، والذي يشتمل على كل من :

أ- **اقترب تحليل النظم:** يعتبر ديفيد ايستون (David Easton) من أول العلماء السياسيين الذين حاولوا استعمال مفهوم النظام في الدراسات السياسية (عامر مصباح، 2006، ص ص 67-68 و وأحمد النعمى، 2009، ص ص 112-115). ويقوم هذا الاقتراب على أساس مفاده أن السياسة الخارجية للدولة هي مخرج للنظام السياسي القائم في المجتمع والبيئة بمعنى أنها استجابة النظام السياسي إزاء الحاجيات والمطالب المطروحة عليه من البيئة المحيطة سواء على المستوى المحلى الداخلى أو المستوى الدولى الخارجى، ويعتمد في ذلك على ما يلي (ودودة بدران؛ ص ص 123-125):

1) المدخلات: Inputs وتضم المحددات المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية للدول ، وتنقسم إلى: محدّدات داخلية تتعلق بالبيئة الداخلية للدولة بدءاً من الجغرافيا ودور الموقع الجغرافي وقوة الوضع الاقتصادي، مروراً بالمحددات الشخصية والمجتمعية والسياسية والأطر الفكرية أو الأيديولوجية. ومحددات خارجية تنصرف لآليات وعلاقات التفاعل على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف مما يسهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة.

2) الصندوق الأسود Black Box : يجسد إدارة وصنع قرارات السياسة الخارجية للدولة ويعبر عن كيفية تعامل الدولة عموماً ومؤسسات السياسة الخارجية على وجه الخصوص مع المدخلات وتحويلها إلى مخرجات.

3) المخرجات outputs : تمثل المخرجات استجابات الدولة أو النظام السياسي للمطالب الفعلية التي تأتيه من البيئة الداخلية والخارجية، وتصدر هذه الاستجابات في شكل قرارات وأفعال وأنشطة وتحركات معينة تقوم بها الدولة أو مؤسسات السياسة الخارجية فيها على الساحتين الإقليمية والدولية.

4) التغذية العكسية Feed back : يقصد بها مجموعة ردود أفعال البيئتين الداخلية والخارجية على مخرجات السياسات الخارجية للدولة ، وذلك في شكل طلبات وتأييد وموارد جديدة توجهها البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بمؤسسات السياسة الخارجية إلى الدولة والنظام السياسي عبر المدخلات مرة أخرى؛ وتشكل هذه المرحلة أداة أساسية في مساعدة مؤسسات السياسة الخارجية في الدولة على تعديل أهدافها وتصحيح الأدوات وآليات العمل وتقويم الأفعال.

كما سيتم الاستفادة من مساهمات الاقتراب في مجال أدوات السياسة الخارجية والتي يمكن ايجازها فيما يلي (محمد السيد سليم ، 1998. ص 91-94): أدوات سياسية وقانونية دولية في علاقاتها الثنائية مع الدول الأخرى وكذلك مع المنظمات الدولية بمختلف هيئاتها ومسمياتها السياسية؛ وأدوات اقتصادية من قبيل تقديم المساعدات والمنح والدعم الفني وضخ الاستثمارات وتقديم القروض مخفضة الفائدة ... وغيرها، و أدوات عسكرية أمنية مثل المشاركة في قوات حفظ السلم والأمن الدوليين التابعة للأمم المتحدة أو ما يعرف بنظام "الأمن الجماعي العالمي"، والتعاون الأمني والمخابراتي في نقصى والحد من الجرائم الإرهابية والعبارة للحدود.

إلى جانب الاقتراب السابق تستعين الدراسة بمدخل المصالح القومية في النظرية الواقعية، حيث تعتمد النظرية الواقعية في تفسيرها للعلاقات والسياسات الخارجية للدول على عدد من الركائز أو العناصر هي "القوة، والمصلحة القومية، توازن القوى والمعايير الأخلاقية" (حمال سلامة على ، 2013. ص 291-256). فوفقاً للنظرية الواقعية لكل دولة من دول العالم في سياستها الخارجية مجموعة من المصالح القومية التي تستهدف تحقيقها والتي يمكن إجمالها في ثلاثة مصالح رئيسية



هي) موسوعة مقاتل من الصحراء : http://www.moqatel.com.doc_cvt.htm وأيضا : ميثاق مناحي دشر؛ 2018. ص ص . 386-433): مصلحة البقاء وهي المصلحة الأساسية للدولة، وتعني أن تبقى موجودة ولا يتم الغاؤها؛ ومصلحة تعظيم القوة العسكرية التي تعد أداة الدولة الأساسية للدفاع عن نفسها ضد الطامعين؛ ومصلحة تعظيم المكانة والقوة السياسية على المستويين الإقليمي والدولي وتعزيز التنمية الاقتصادية بالاهتمام بالبعد الاقتصادي والتجاري في العلاقات مع الدول الأخرى.

2- مفاهيم الدراسة: تشمل الدراسة على عدة مفاهيم التي يتعين تقديم تعريف إجرائي لكل منها؛ أهمها ما يلي:

أ- مفهوم السياسة الخارجية ؛ من أبرز التعريفات في هذا الشأن تعريف الدكتور محمد السيد سليم الذي عرف السياسة الخارجية بأنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي(محمد السيد سليم ، 1998 ؛ ص. 12) ؛ والذي يؤخذ عليه أنه اعتبر السياسة الخارجية مجرد برنامج مسطر ومحدد الأهداف وعزلها عن تأثير البيئتين الداخلية والخارجية على السياسة الخارجية . وتعريف الدكتور مازن الرمضاني للسياسة الخارجية بأنها(مازن اسماعيل الرمضاني ؛ 1993 ؛ ص. 23) : السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار؛ غير أن هذا التعريف حصر السياسة الخارجية في إدراك صانع القرار وسلوكه و في هذه الحال لم يتم التمييز بين السياسة الخارجية وعملية صنع القرار؛ فالسياسة الخارجية أشمل من عملية صنع القرار التي تعد بداية العمل في السياسة الخارجية. ويمكننا تقديم تعريف للسياسة الخارجية على أنها : مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية وغير الرسمية مع مختلف الفواعل الداخلية والخارجية ،وفقا لبرنامج عمل محكم التخطيط ومحدد الأهداف ، و التي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية.

ب- مفهوم الدول أو القوى المتوسطة : ازداد الجدل والنقاش حول قضية ترتيب الدول والبلدان في هرم العلاقات الدولية حيث يستخدم الباحثون في الغالب عددا من المعايير الملموسة وغير الملموسة لتحديد مكانة الدولة في الساحتين الإقليمية والعالمية(البنك الدولي ؛ 2019/2018؛ ص. 17 و أيضا : Bruce Gilley, September 2012.pp. 65-66). وعادة ما تكون المعايير الملموسة هي: الموارد الاقتصادية والبشرية، والنتاج القومي الإجمالي، وحجم السكان، ومساحة الأرض، والإنفاق العسكري، والإنفاق على التنمية البشرية من صحة وتعليم وبحث علمي، وحجم التجارة الخارجية. وترتكز المعايير غير الملموسة على الكيفية التي يقبل بها أعضاء النظام الدولي وضع بلد

معين؛ والمشاركة العامة في الشئون والقضايا العالمية، مع مستوى عال من النشاط في القضايا المثارة سواء في المنظمات الدولية أو على الساحة العالمية عموماً؛ فهي لا تستخدم القوة لها ولكنها تستخدم بدلا من ذلك القواعد القانونية الدولية والمواقف الأخلاقية والمعيارية (ANTON). (BEZGLASNYY, April 2013. Pp.17-28).

ووفقا للمعايير والمؤشرات السابقة تم تقسيم دول العالم إلى دول كبرى ودول صغرى ودول متوسطة وهى تلك الدول التى تقع بين الدول الكبرى والدول الصغرى . ووفقا لعدة دراسات متخصصة فى هذا الشأن تعد أندونيسيا من الدول أو القوى المتوسطة حيث تتمتع شأن نظيراتها من الدول المتوسطة بالقوة والسلطة الكافيتين لجعلها تقف على قدميها، دون الحاجة إلى طلب المساعدة من دول أخرى ؛ بالإضافة إلى سلوك سياستها الخارجية حيث تقوم أندونيسيا - شأنها كسائر الدول المتوسطة الأخرى - بخلق مكانة إقليمية وعالمية لنفسها بالسعي وراء نطاق وأنواع محددة من مصالح السياسة الخارجية باستخدام مهاراتها الدبلوماسية النسبية في خدمة قضايا تحقيق السلام والأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي. علاوة على قدرتها على صنع وإدارة الخطط والمبادرات والتحالفات بشأن قضايا وموضوعات ذات أولوية فى سياستها الخارجية الإقليمية والدولية ، إلى جانب خلق الاصطفافات الإقليمية والعبارة للإقليمية مع الدول والقوى الوسطى ذات التفكير المماثل. إلى جانب ما سبق تعمل الدول المتوسطة كوسيط دولي ضمن أنشطة إدارة الصراعات وحلها. وعلى الرغم من أنها ليست من صناع القرار النهائي، إلا أنها لها نفوذاً في المنظمات الدولية التي يتم اتخاذ القرارات فيها من خلال التصويت- (Bruce Gilley, 2012.pp.68-69 & Moch Faisal Karim, 2018.Pp.12-13) .

ثانيا: محددات السياسة الخارجية الأندونيسية تجاه عملية السلام

تشتمل محددات السياسة الخارجية الأندونيسية تجاه عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية على محددات داخلية أندونيسية و محددات أخرى خارجية تتعلق بالبيئتين الإقليمية والعالمية ؛ وفيما يلي توضيح لمحتوى كل منها وأنماط ارتباطها وتأثيرها على السياسة الخارجية الأندونيسية عموماً وتجاه عملية السلام بين اسرائيل وفلسطين .

1- المحددات الداخلية فى السياسة الخارجية الأندونيسية:

تتمثل أهم المحددات الداخلية المؤثرة فى السياسة الخارجية الأندونيسية كلا من:

(أ) **المحددات الجغرافية والبشرية**؛ تشمل هذه المحددات: الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ وهي العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة ،والتي تؤثر بشكل مباشر على حركية سياستها الخارجية،وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية



ومن ثم تحديد مركزها ومكانتها الدولية. أما تأثيرها غير المباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند توجيه وبلورة سياستها الخارجية (محمد السيد سليم؛ 1998 ص 138-142).

ووفقاً لعاملى الجغرافيا السياسية والبشرية؛ تقع أندونيسيا في جنوب شرق آسيا وفي أوقيانيا؛ وتضم 17508 جزيرة؛ ويزيد عدد سكانها على 267 مليون شخصوفقاً للإحصاءات الرسمية الأندونيسية الصادرة في 2019، وهو ما يجعلها رابع أكبر دولة من حيث عدد السكان، كما أنها أكبر بلد ذو غالبية سكانية مسلمة تشكل نحو 88% من إجمالي السكان، وتعد جاوة التي يعيش عليها أكثر من نصف سكان البلاد أكبر جزيرة مأهولة بالسكان في العالم. وتشارك أندونيسيا بحدود برية مع بابوا غينيا الجديدة وتيمور الشرقية وماليزيا؛ علاوة على عدد من الدول القريبة الأخرى مثل سنغافورة والفلبين وأستراليا والأراضي الهندية من جزر أندامان ونيكوبار. ويتعايش على أرضها نحو 300 إثنية عرقية يتحدثون بحوالي 742 لغة ولهجة مختلفة؛ وتعد الجاوية أكبر مجموعة عرقية فيها حيث يشكل المنتمون لها قرابة 42% من السكان، ويهيمنون على البلاد سياسياً وثقافياً. وإلى جانب الجاوية هناك أقليات أخرى تشمل السونديون والملايويون والماوريون، إضافة لأعداد قليلة لكنها بارزة تتركز في المدن والمراكز الحضرية لسكان ترجع أصولهم لأصول صينية وهندية وأوربية وعربية. كما توجد في إندونيسيا 721 لغة واللغة الوطنية الرسمية هي اللغة الإندونيسية، وهي إحدى لغات الملايو.

وعلى الرغم من أن الدستور الإندونيسي يقر الحرية الدينية فإن الحكومة تعترف رسمياً بستة أديان فقط هي: الإسلام، والمسيحية البروتستانتية، والمسيحية الكاثوليكية، والهندوسية؛ والبوذية، والكنفوشية. وتعد إندونيسيا هي الدولة الأكبر في العالم من حيث عدد السكان المسلمين الذين تبلغ نسبتهم حوالي 88% من إجمالي السكان وفقاً لتعداد عام 2018 (التقرير السنوى للمخابرات الأمريكية/ <https://www.cia.gov>). وفي 21 مايو 2011 أنشئ مجلس بين السنة والشيعية الإندونيسية (MUHSIN) يهدف إلى عقد اللقاءات والحوارات والأنشطة الاجتماعية، وكان رداً على العنف المرتكب باسم الدين. وعلى الرغم من إقرار قانون اللامركزية في أندونيسيا في عام 1999- والذي قسم السلطات بين الولايات والمدن الكبرى والحكومة المركزية- فإن شعار الإندونيسي الوطني هو "Bhinneka Tunggal Ika" الذي يعني "الوحدة في التنوع" (د. ماجدة صالح ود. جابر سعيد ، 2011. ص 138-140).

لذا لم يكن من المستغرب غلبة التوجه الإقليمي في السياسة الخارجية الأندونيسية وفقاً لمجالها الجغرافي؛ حيث ظلت منطقة جنوب شرق آسيا هي المجال الرئيسي لسياستها الخارجية وقدمت نفسها في صورة الزعيم الإقليمي التي تمتلك إمكانات كبيرة ومتنوعة مقارنة بالدول الأخرى في منطقتها؛

لذا استند الخطاب الدبلوماسي الإندونيسي منذ استقلالها وحتى الوقت الراهن على ثلاثة ركائز أساسية هي : حماية أمنها القومي يستلزم قيام علاقات حسنة مع دول الجوار بما يضمن أن تنعم المنطقة بالاستقرار والأمن ؛ وتعزيز ونشر قيم التنمية الاقتصادية لشعوب المنطقة ورفض اندلاع التوترات الإقليمية ضمانًا لأجواء إقليمية آمنة ومستقرة وهي شرط لأية نهضة؛ وضرورة التشاور المستمر والالتفاف إقليميًا مع دول الجوار لتحقيق الاستقرار والتوازن في المنطقة، وهذا ما يفسر طرح الكثير من الإشكالات الإقليمية على طاولة المحادثات في الاجتماعات الدورية لقادة رابطة دول الآسيان. علاوة على محاولة الحفاظ على موقف متوازن بين القوى الكبرى حيث أسس نائب الرئيس الأسبق محمد حتي لهذا المبدأ؛ ما جعل إندونيسيا منطلقًا أساسيًا لحركة عدم الانحياز في الخمسينات، وهذا ما يفسر كون مصطلح "الحلف" شبه غائب عن أدبيات الدبلوماسية الإندونيسية؛ فالسائد هو مصطلح "الشراكة" ومع دول كثيرة في مقدمتها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. وبعد أن كان المقصود بالمعسكرين الشرقي والغربي: الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، صارت الصين العنصر الأقوى في الشرق، مع بقاء الحضور الأمريكي (Dave McRae, February 2014.p.8).

وسعت أدونيسيا في سياستها الخارجية لتبنى والترويج لقيم التعايش السلمي والأمن بين مختلف الأجناس والإثنيات العرقية والدينية على المستويين الإقليمي والدولي؛ ورفض الحروب والصراعات المسلحة كأداة لحسم وتسوية النزاعات السياسية بين الدول والشعوب على الساحتين الإقليمية والعالمية (Ibid., p.17) بما فيها المنطقة العربية .

2- المتغيرات الاقتصادية :

تشمل هذه المتغيرات كل من الموارد الطبيعية و جودة المؤشرات الاقتصادية حيث إن توافر الموارد الطبيعية كمصادر الطاقة من بترول، غاز، ومعادن كالحديد والنحاس والذهب ، و مواد غذائية كالقمح والذرة ، لدى الدولة ولو بنسب متفاوتة يسهم في استقلاليتها الاقتصادية ويمكنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي كقوة اقتصادية تسعى للتأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى، كما يمكنها من اتخاذ مواقف دولية تتواءم مع توجهات سياستها الخارجية. علاوة على كفاءتها في استخدام الأدوات الاقتصادية في تنفيذ سياستها الخارجية سواء بوجهها الإيجابي من تقديم مساعدات ومنح ومعونات أو فرض عقوبات من قبيل خفض معدلات التجارة البينية وسحب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة وفرض رسوم جمركية وحصار اقتصادي.... وغيرها (محمد السيد سليم؛ 1998؛ ص 148-152)

اتجهت أندونيسيا بعد الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي اجتاحتها مع باقي دول جنوب شرق آسيا في عام 1997، إلى وضع عدد من السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والإدارية والسياسية بهدف



الخروج من هذه الأزمة ، وذلك بالتعاون مع المنظمات العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ومع بعض المنظمات الإقليمية مثل البنك الآسيوي للتنمية ، وتمكنت أندونيسيا خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 1998 إلى 2008 من تحقيق بعض الإنجازات في مجال الضبط المالي والإصلاح المصرفي والإداري والتعليمي وإعادة هيكلة الاقتصاد الأندونيسي، وهي الإنجازات التي كان لها أعظم الأثر في قرب معاودة النمو الاقتصادي لمعدلاته التي حققها في مرحلة ما قبل الأزمة الاقتصادية؛ (Jin Sato and Awidya Santikajaya, January 2019.pp. 34-36) ؛ مما ساهم في تحسن معدلات الأداء الاقتصادي في أندونيسيا وفقا للمؤشرات والمقاييس السياسية والاقتصادية والبشرية العالمية والإقليمية التالية - (<https://www.bps.go.id/publication-2019.html>)

- في عام 2019، ووفقا لإحصاءات وبيانات البنك الدولي وصل الناتج القومي الإجمالي (GNI) في أندونيسيا - وفقا لمتوسط الأسعار السائدة في الفترة من 2013-2015- إلى نحو 3,258 تريليون دولار أمريكي . وفي خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2018 ، قدرت عدة مصادر معدل الزيادة السكانية بنحو 0,9% سنويا ، بينما زاد متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product : GDP بنحو 5,5% سنويا خلال نفس الفترة ووصل إلى نحو 12 ألف دولار في نهاية عام 2018. بينما زاد الدخل المحلي الإجمالي - وفقا للأسعار الحقيقية- بمعدل وصل إلى نحو 5,1% في السنة خلال الفترة من عام 2017 إلى عام 2018. ووفقا لبيانات البنك الآسيوي للتنمية (The Asian Development Bank : ADB) زاد الدخل المحلي الإجمالي في أندونيسيا من 5,1% في عام 2014 إلى 5,6% في عام 2017، لكنه انخفض قليلا ليصل إلى 5,5% في نهاية عام 2018.

- وفي مجال التجارة الخارجية ، تمكنت أندونيسيا في عام 2018 من تحقيق فائضا في ميزان تجارتها الخارجية تجاوز 22,368 مليار دولار أمريكي، و هو العام الثامن على التوالي التي يحقق فيها الاقتصاد الأندونيسي فائضا في ميزان مدفوعاته الخارجية منذ حدوث الأزمة الاقتصادية في عام 1997. واحتلت الصين رأس قائمة الموردين لأندونيسيا التي بلغت نسبة الواردات منها 23,4% من إجمالي الواردات الخارجية ، تلتها اليابان في المرتبة الثانية بنسبة 11% ، أما الشركاء الآخرين فهم : سنغافورة 10% والولايات المتحدة وتايلاند بنسبة 7 و 5%، أما في قطاع الصادرات فقد احتلت الصين المرتبة الأولى بنسبة وصلت إلى 13,1% من إجمالي الصادرات الأندونيسية في عام 2018، وتبعها كل من : الولايات المتحدة واليابان والهند وسنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية في المراتب التالية بنسب تراوحت بين 10 و 5% . وتضمنت أهم الصادرات الأندونيسية في عام 2018 : البترول

ومنتجاته، والملابس الجاهزة ، والأجهزة الإلكترونية ، والمنسوجات، والخضروات والزيت، بينما شملت قائمة الواردات فى ذات العام كلا من : المعدات والأجهزة اللازمة للتصنيع ، والمكونات وقطع الغيار الإلكترونية ، والمنتجات الكيماوية والمعدنية والأسمدة ، والحديد والصلب .

- استطاعت الحكومات المتعاقبة السيطرة على الديون الخارجية التى بلغت 340,649 مليار دولار أمريكى منها نحو 172,917 مليار دولار ديونا عامة طويلة الأجل وذلك بنهاية عام 2017، وبلغت تكلفة خدمة هذا الدين نحو 27,1 ٪ من الموارد القادمة من صادرات السلع والخدمات لذات العام . ووصل متوسط نسبة التضخم فى أندونيسيا خلال الفترة الممتدة من عام 2015 إلى نهاية عام 2018 إلى قرابة 10,1 ٪ ، بينما قدرت عدة مصادر دولية ارتفاع أسعار المستهلك إلى نسبة 10,5 ٪ فى عام 2015 قفزت إلى نسبة 10,19 ٪ فى عام 2018. أما بشأن معدل البطالة ، فقد قدرت فى عام 2018 بنحو 5,3 ٪ من إجمالى القوى العاملة ، تعد هذه النسبة مرتفعة من وجهة نظر الحكومة الحالية التى وعدت بتطبيق عدد من السياسات الاقتصادية لتخفيض معدل البطالة إلى أقل من 2% بنهاية عام 2022. كما استطاعت أندونيسيا جذب استثمارات أجنبية مباشرة بلغ إجماليها فى عام 2018 نحو 251 مليار دولار منها 21 مليار دولار استثمارات بالبورصة والأوراق المالية ، ونحو 230 مليار دولار استثمارات موزعة على مشروعات فى قطاع الخدمات والصناعة .

أثرت معدلات النمو الاقتصادي شبه المستقرة طوال السنوات العشر الماضية إيجاباً على أوضاع إندونيسيا الداخلية، وعلى قدرتها على التعامل مع العالم الخارجى حتى إن البنك الدولي فى عام 2019 وضع إندونيسيا فى المرتبة العاشرة بين أفضل اقتصادات العالم أداءً لأول مرة فى تاريخها . وقد ظلت التنمية الاقتصادية عنصرًا واضحًا فى خطابها فى مرحلة ما بعد سوهارتو ؛ حيث باتت المصالح الاقتصادية من أولويات العلاقات الخارجية الإندونيسية، من حيث الوصول إلى أسواق جديدة أو تأمين مصادر الطاقة والاستثمارات الأجنبية اللازمة لتحسين البنى التحتية، وتأتي الدول العربية كسوق لمنتجاتها ومصدر للطاقة فى هذا الإطار .

3- المحددات المجتمعية؛ تتضمن هذه المحددات عدة عناصر أهمها:

أ- **الرأي العام؛** غنى عن البيان أن دور وحدود تأثير الرأي العام فى السياسات الخارجية للدول يتباين من نظام سياسى لآخر ففي الدول ذات النظم السياسية الليبرالية الديمقراطية يكون للرأي العام دور فعال فى توجيه السياسة الخارجية، أما فى الدول غير الديمقراطية أو ذات الأنظمة التسلطية فلا يؤثر الرأي العام على سلوك وأنماط وأشكال ومحتوى سياستها الخارجية بشكل كبير، بسبب انفراد الرئيس أو النخبة الحاكمة بصنع واتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية ، علاوة على تغييب وعدم احترام الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين ومن أبرزها حرية الرأي والتعبير وتنظيم المظاهرات



والاعتصامات والإضرابات علاوة على حرية وسائل الإعلام وتهميش دور الأحزاب وجماعات المصالح ووسائل الاعلام التي تقوم بتعبئة الرأي العام لإعطاء الشرعية لمواقف النظام السياسي الداخلية أو الخارجية (محمد السيد سليم ؛ 1998؛ ص ص.142-144).

وقد لاحظت ورصدت عدة دراسات متخصصة في الشأن الأندونيسي تزايد دور وحجم تأثير الرأي العام في السياسات الداخلية والخارجية الأندونيسية نظرا لنجاح النظام السياسي - خلال فترة ما بعد انهيار نظام الرئيس سوهارتو في مايو 1998 وإبان فترة رئاسة كل من بوسف حبيبي وعبد الرحمن واحد وميجاواتي سوكارنو مروراً بالرئيس أودينيو سولسيو إلى الرئيس الحالي جوكو ويدودو - في تحقيق درجات متقدمة في الممارسات الديمقراطية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والتي تجلت في (Bülent Aras and Sinan Ekim, MAY 2015. Pp .11-12): انتظام إجراء الانتخابات الدورية للبرلمان وللرئاسة بحرية ونزاهة وشفافية ملحوظة ؛ وإقرار مجموعة من التشريعات المعززة والمتوافقة مع الشريعة الدولية لحقوق الإنسان ومنها حرية المواطنين ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في التعبير عن آراءهم وتوجهاتهم وميولهم تجاه السياسات الداخلية والخارجية للحكومة الأندونيسية.

لذا أصبحت الأجهزة المعنية بصنع واتخاذ القرار في السياسات الداخلية والخارجية أكثر استجابة لمطالب وتوجهات الرأي العام الأندونيسي الذي أصبح يتسم ب: الوعي والفعالية والمبادرة بطرح المبادرات والمطالب والبدائل في صنع القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية عموماً وتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية، إما في وسائل الإعلام أو بالتظاهر والاعتصام دعماً لسياسات الحكومة في دعم الحقوق العربية المشروعة ومنها حق الشعب الفلسطيني في مواجهة انتهاكات وتجاوزات دولة الاحتلال الإسرائيلي. فمع كل عملية إسرائيلية عسكرية في غزة أو جنوب لبنان، كان الأندونيسيون هم أول من يخرجون إلى الشارع في جنوب شرق آسيا للاحتجاج والتنديد وبكل الأشكال خاصة مع سقوط عدد كبير من الشهداء الفلسطينيين في أية عمليات عسكرية إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية أو في قطاع غزة على الخصوص ومن أبرزها العملية العسكرية الإسرائيلية على غزة 2014 ؛ وطالبت المظاهرات الشعبية الحكومة الأندونيسية بشجب العمليات العسكرية الإسرائيلية والمطالبة بإيقافها؛ وتقديم المساعدات المالية والطبية والمعيشية العاجلة للشعب الفلسطيني (Greg Barton and Colin Rubenstein, Spring 2005. Pp. 9-10).

ب- **منظمات المجتمع المدني**؛ والتي تشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح من نقابات وجمعيات ونوادي اجتماعية ورياضية وغيرها. وتعتبر الأحزاب من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية ؛ ففي الدول ذات الأنظمة التسلطية يتبنى الحزب الواحد بشكل كبير سياسات الحكومة

داخليا وخارجيا باعتباره الناطق الرسمي والوحيد بإسمها؛ بعكس الحال تماما في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية حيث يتعاظم تأثير الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية للدولة نظرا لفاعليتها على الساحتين الشعبية والسياسية وقدرتها على طرح بدائل ومشاركتها في الأجهزة التمثيلية ومن أهمها البرلمان (محمد السيد سليم ؛ 1998؛ ص ص.233-240).

أما في حالة أندونيسيا ؛ فيخضع ملف العلاقات بين أندونيسيا وإسرائيل لتنازع تيارين أساسيين في الأحزاب السياسية بأندونيسيا: أولهما الأحزاب ذات التوجه القومي الليبرالي والتي ترى أن العرب قد خذلوا أندونيسيا في قضية تيمور واقليم أتشيه، وهي على استعداد للتعاون الاقتصادي والتجاري مع إسرائيل بغض النظر عن مصير التسوية السلمية بينها وبين الدول العربية استنادًا إلى هذه القاعدة. أما التيار الثاني، وهو الأحزاب ذات التوجه الإسلامي السائد، وهو وإن كان يقر بخذلان العرب لأندونيسيا في قضاياها الإثنية إلا أنه يرى أن القضية الفلسطينية هي قضية أندونيسيا الأولى، ولا يرغب في الاعتراف بإسرائيل إلا بعد إعادة الحقوق المسلوقة لأصحابها في فلسطين وسوريا ولبنان؛ ومن أبرز أنصار هذا التوجه النافذ والمؤثر في دوائر وزارة الخارجية الأندونيسية الأحزاب ذات التوجه الإسلامي والتي من أهمها (SHAFIAH F. MUHIBAT, 2019. pp.45-49): حزب العدالة والرفاهية- الذي حصل على 21,8% من الأصوات في انتخابات 2019؛ و حزب الاتحاد والتنمية؛ و حزب الأمانة الوطنية؛ و حزب الصحة الوطنية؛ والتي تسيطر على نحو 47% من إجمالي مقاعد البرلمان في أندونيسيا . ويتسم دور هذه الأحزاب في السياسة الخارجية الأندونيسية بالقدرة على إنشاء تحالفات انتخابية وسياسية يمكن من خلالها تحديد قواسم مشتركة للسياسة الخارجية للدولة وبما يحافظ على الهويات الإسلامية والوطنية وتغليب أولوية التوافق على المصالح الوطنية دون صراعات أيديولوجية ؛ وبالتالي انفتاحها على المشاركة في القضايا الإسلامية على المستوى الدولي بدلاً من الاقتصار على المسائل الوطنية وفي مقدمتها القضايا العربية في مواجهة إسرائيل.

أما جماعات المصالح والنقابات والجمعيات الأهلية والتي يرجع نشأة بعضها إلى منتصف القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين؛ ويربو عددها حاليا على المائة ألف جمعية ونقابة واتحاد ونادى رياضي واجتماعي؛ فقد أصبحت شريكا للحكومة في عملية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث تدير مجموعة من أبرز المنظمات الإسلامية ما يزيد على 180 جامعة داخل أندونيسيا. وقد ازداد دور وتأثير هذه الجمعيات والمنظمات عقب سقوط نظام حكم الرئيس سوهارتو وتعديل بعض القوانين وسن قوانين أخرى جديدة بشأن تيسير عمل هذه الجمعيات -في السياسة الخارجية الأندونيسية نظرا لعد اعتبارات أهمها (M. Muttaqien, Januari-Juni 2013. Pp.7-9) : نجاحها في تأسيس أحزاب سياسية تابعة لها ومروجة لأفكارها وناقلة لتوجهاتها في قضايا السياسة



الخارجية الأندونيسية للأجهزة والمؤسسات المختصة؛ علاوة على أنشطة هذه الجمعيات في عمليات التوعية والتعريف بالحقوق العربية المشروعة في مواجهة دولة الاحتلال الإسرائيلي مستخدمة في ذلك تنظيم الندوات والمؤتمرات الهادفة لحشد وتعبئة جمهور كبير للتأثير على صانع القرار؛ وتنظيم المظاهرات المنذدة والرافضة للجرائم الإسرائيلية ضد الشعوب العربية في فلسطين ولبنان وسوريا؛ علاوة على وضع وتنفيذ حملات جمع التبرعات المادية والعينية لمساعدة ومساندة الشعوب العربية في مواجهة السياسات الإسرائيلية لحصار وتجويع وتهجير الشعب الفلسطيني؛ والحفاظ على الوعي الديني والسياسي داخل المجتمع الأندونيسي بقضايا الصراع العربي الإسرائيلي؛ وتمكنها من صد عمليات الاختراق الأيديولوجي من تنظيمات التيار الليبرالي البراجماتي أو من جانب منظمات خارجية أمريكية ويهودية للتخلي عن دعم ومساندة المواقف العربية بدعوى الحصول على التمويل والمساندة في العمل (William Tuchrello & Niruban Balachandran, January 2019, pp. 3-4). ومن أبرز الجمعيات والمنظمات الناشطة في التأثير في قرارات وتوجهات السياسة الخارجية الأندونيسية عموماً وتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية: المنظمة المحمدية وجمعية نهضة العلماء وجماعة التربية؛ والتي يتراوح حجم العضوية بها بين 30-40 مليون عضو (د. ماجدة صالح و د. جابر سعيد عوض، 2010، ص 289).

4- المحددات السياسية؛ والتي تشتمل على عدة عناصر فرعية أهمها ما يلي:

أ- السمات الشخصية لصانعي القرار؛ والذين من المفترض تحليهم ببعض القيم والصفات، فهم أشخاص يتأثرون بالبيئة التي يعيشون فيها مما ينعكس على خياراتهم في السياسة الخارجية؛ لذا يقوم عامل القيادة السياسية بدور مهم في عملية صنع القرار الخارجي خاصة في دول العالم النامي) محمد السيد سليم؛ 1998؛ ص 395-420).

وفي الحالة الأندونيسية سعت السياسة الخارجية وفقاً لدور القيادة ومعتقداتها مُتمثلة في شخصية الرؤساء سوكارنو وسوهارتو - التحرك في مسارين (Ade M Wirasenjaya, 2017. Pp. 177-178): أولهما برجماتي حيث الدور العقلاني الذي يعبر عن دولة حديثة الاستقلال، وثانيهما الدولي الذي يستهدف نشر القيم المثالية في أندونيسيا ومنطقة جنوب شرق آسيا وعلى المستوى العالمي. وظل السؤال المطروح طيلة خمسين عاماً للسياسة الخارجية الأندونيسية هو تحديد هوية إندونيسيا بين الأمم ومسارات تحرك سياساتها الخارجية، ومن أوائل من تعاملوا مع هذا التساؤل "محمد حتي" أول نائب لرئيس البلاد (سوكارنو)، محاولاً توحيد الموقف الخارجي في ظل انقسام أيديولوجي بين الليبراليين المستغربين واليساريين، ودعا في كلمته الشهيرة المعنونة بـ "التجديف بين اثنتين من الشعب

المرجانية" أمام اللجنة المركزية الوطنية الإندونيسية في 2 سبتمبر 1948 إلى سياسة إندونيسية "مستقلة وفاعلة" في محاولة مبكرة لإبعاد إندونيسيا عن التحالفات الشرقية والغربية، وعن التدخلات والتأثيرات الخارجية، وقد حافظ سوهارتو طوال فترة حكمته التي تجاوزت الثلاثين عاما على مبدأى: "الاستقلالية والفاعلية" (Ibid., 179) كقيم أساسية في السياسة الخارجية الإندونيسية عموما وتجاه الصراع العربي الإسرائيلي بصفة خاصة. وخلال فترة سوهارتو حرصت السياسة الخارجية الأندونيسية على ترديد ذات المقولات التي تبنتها كثير من دول عدم الانحياز في سياستها ومواقفها من الصراع العربي الإسرائيلي باعتبار احتلال إسرائيل للأراضي العربية في فلسطين ولبنان وسوريا والأردن استعمارا يجب انتهائه وعدم الاعتراف بما يترتب عليه ودعم الحقوق العربية في استعادة أراضيها المحتلة ودعم حق الشعب الفلسطيني في التحرر وتقرير المصير (M. Muttaqien, 2013, pp.10-12).

وقد دعم من التوجهات السابقة للسياسة الخارجية الأندونيسية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي انفراد الرئيس سوهارتو بصنع القرارات دون مشاركة النخبة والمؤسسات والأحزاب السياسية؛ وحرصه على الحفاظ على علاقات طيبة وحسنة بالإدارات الأمريكية المتعاقبة بهدف البقاء في الحكم لأطول فترة ممكنة (Joshua Kurlantzick 2018,P.11& AnakAgung Banyu Perwita,2005,pp.29-32)؛ غير أن اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية وخروج المظاهرات المناوئة لحكمه والمطالبة برحيله دفعته للتخلي عن الحكم لنائبه بحر الدين يوسف حبيبي في مايو 1998 (AKHMAD BAIHAQIE. 2017. Pp.88-89).

وخلال الفترة بين عامي 1998 و2004 انشغلت الدولة الأندونيسية بإعادة ترتيب البيت الداخلي والتركيز على سياسة خارجية نشطة في المجال الإقليمي؛ دون الانغماس في القضايا والمشكلات الإقليمية في المنطقة العربية. ونجحت الحكومات المتتالية في أندونيسيا في إعادة هيكلة السياسة الخارجية الأندونيسية؛ وبما يسمح بزيادة دور المؤسسات السياسية المنتخبة في عملية توجيه وترشيد السياسة الخارجية الأندونيسية؛ وتقوية دور وزارة الخارجية ونائب الرئيس في عملية صنع وتنفيذ هذه السياسة إلى جانب رئيس الدولة؛ علاوة على تبني قيمتا: البراجماتية والديناميكية في السياسة الأندونيسية؛ والسعى لجعل أندونيسيا دولة ذات ثقل وثقة بين الدول المتوسطة في حل النزاعات بين الأطراف المختلفة في منطقة الشرق الأوسط عموما وعملية السلام العربية الإسرائيلية على وجه الخصوص بحيث تكون وسيطا في حل الصراعات المختلفة؛ مما يزيد من أهميتها ولجوء الدول إليها خاصة مع رفعها لشعار ومنطق البحث عن "مليون صديق واللاعدو" و"التعايش بين الحضارات" (Ibid.,78).



ويسعى الرئيس جو كوي - المنتخب منذ عام 2015 - إلى البناء على ما أرساه الرئيس السابق يوديونو والانتقال إلى مرحلة تكون الأولويات الدبلوماسية فيها أكثر وضوحًا وتركيزًا على مناطق وقضايا محددة وفي مقدمتها قضية السلام العربية الإسرائيلية وتمكين الشعوب العربية من حقوقها المشروعة، مع فتح المجال لمختلف هيئات الدولة والمجتمع للإسهام في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأندونيسية (Aaron L. Connelly, October 2014. Pp.14-15).

ب- **النظام السياسي ومدى استقراره**؛ حيث تقوم بدور مؤثر في السياسة الخارجية؛ فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية وهي نظم تتسم بالتعددية والمؤسسية وارتفاع نسب المشاركة السياسية ونشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق الأقليات، إلى جانب تفرغ الدولة لصياغة سياسة خارجية تحقق أهدافها؛ كما أن هذا الاستقرار يعطي للدولة صورة حسنة في الخارج مما يساعد على انفتاح الدول الأخرى عليها ويسهم في حركة السياسة الخارجية لها (محمد السيد سليم ؛ 1998؛ ص ص.233-240).

وقد نجحت أندونيسيا بعد فترة من عدم الاستقرار السياسي في تقديم نفسها كأكبر دولة ديمقراطية إسلامية في العالم بإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بشكل دوري ومنتظم وفي أجواء من النزاهة والحرية والشفافية والتنافسية المعمول بها بالدول الديمقراطية خلال الفترة من 2004 إلى 2019 (SHAFIAH F. MUHIBAT, 2019 , pp.3-4)؛ كما تم تغليب مبدأ المشاركة والبراجماتية في السياسة الخارجية الأندونيسية حيث قام الرئيس جو كوي - إزاء تعرضه لتزايد التشكيك في توجهاته الإسلامية من قبل بعض خصومه في حملته للانتخابات الرئاسية في عام 2019 - باختيار السيد معروف أمين ؛ وهو عالم دين إسلامي وقيادي سابق بجماعة نهضة العلماء نائبًا له في هذه الانتخابات مما أدهش العديد من المراقبين؛ نظرًا لاعتبار الكثير منهم الرئيس جو كوي شخصية ليبرالية بانتمائه إلى حزب النضال/ الكفاح الديمقراطي الإندونيسي (أحمد الصبّاغ؛ أبريل 2019؛ ص. 16) ؛ وهو ما يشير إلى وجود عدة خلفيات فكرية وسياسية في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الأندونيسية عموماً وتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية على وجه الخصوص.

وتواكب مع ما سبق؛ تزايد دور وزارة الخارجية في عملية صنع القرار المتعلقة بالسياسة الخارجية الأندونيسية حيث ساد اتجاه عام في السياسة الأندونيسية إبان عهد سوهارتو منذ أوائل الستينيات إلى نهاية القرن العشرين مفاده تقليل دور وزير الخارجية في عملية صنع السياسة الخارجية ، حيث أصبح القائم بمهام وزير الخارجية أكثر اقتناعاً بأن دوره كوزير للخارجية هو تنفيذ السياسة الخارجية التي يضعها الرئيس وحده ، وعلى الأجهزة والمؤسسات الأخرى ومنها وزارة الخارجية تنفيذ التوجيهات التي يصدرها رئيس الجمهورية لها بشأن التنفيذ ، وبالتالي تم تهميش الإدارات والأجهزة المختصة في

وزارة الخارجية الأندونيسية خلال فترة حكم الرئيس سوهارتو وحتى عام 2015 حيث شهدت وزارة الخارجية الأندونيسية منذ عدة عمليات من التطوير والإصلاح شملت: إنشاء قطاعات وإدارات جديدة أهمها (<https://kemlu.go.id/portal/en/list/struktur>)؛ المجلس الاستشاري للسياسة الخارجية وهو جهاز يتبع وزير الخارجية مباشرة ويختص بتقديم المشورة بالنسبة لتوجهات واستراتيجيات العمل الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي والثقافي فيما يتعلق باختصاصات وزارة الخارجية ، وإدارة التخطيط السياسي والتي تتولى متابعة مجريات الأحداث والتطورات في السياسة الدولية من زاوية احتمالات تأثيرها على مصالح الدولة الأندونيسية وسياستها الخارجية وإعداد الدراسات عن ذلك مع تقديم الاقتراحات الملائمة.

2- المحددات الخارجية :

يقصد بها الضغوط والمطالب والمهام والوظائف الملقاة على عتب الدولة خارجيا سواء على المستوى الثنائي الذي ينصرف لعلاقتها الدبلوماسية الثنائية مع دول المحيط الإقليمي والدول الأخرى خارج هذا المحيط أو المجال الإقليمي؛ علاوة على المستوى الدولي المتعدد الأطراف أو مستوى المنظمات أو التجمعات والروابط السياسية الإقليمية المعتمدة والمستندة على عضويتها في هذه المنظمات وفقا لعوامل مشتركة تضم واحدا أو أكثر من عناصر: الموقع الجغرافي والانتماء الإثني العرقي و الأيديولوجي السياسي والديني والثقافي الحضاري؛ والمستوى الدولي العالمي حيث عضويتها في منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الفرعية والمتخصصة التابعة لها .

ومنذ حصولها على الاستقلال في أواخر عقد الخمسينيات من القرن الماضي وحتى وقتنا الراهن أسهمت أندونيسيا بالتعاون مع دول أخرى في تأسيس عدة منظمات دولية إقليمية أبرزها (Dwight King, 1990, pp.79-81): حركة دول عدم الانحياز مع كل مصر والهند ويوجوسلافيا؛ وحركة الـ 77 ؛ ومنظمة التعاون الإسلامي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا المعروفة اختصارا باسم " الآسيان"؛ ومنندى آسيا الهادي الاقتصادي " إيك" ؛ إلى جانب انضمامها وعضويتها بالأمم المتحدة؛ وانتخابها أكثر من مرة لعضوية عدد من المنظمات والوكالات الفرعية والمتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومنها (<https://kemlu.go.id/newyork-un/en>) : مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان .

علاوة على ماسبق ؛ تحتفظ أندونيسيا بعلاقات دبلوماسية مع 135 دولة من دول العالم تديرها حوالي 114 سفارة وبعثة دبلوماسية دائمة و48 قنصلية (<https://kemlu.go.id/portal/en/page/missions/mission>)؛ ويوجد تمثيل دبلوماسي كامل بين أندونيسيا والسلطة الفلسطينية بعكس الحال مع دولة اسرائيل حيث ترفض أندونيسيا إقامة



علاقات دبلوماسية وتجارية بينهما إلا بعد استئناف عملية السلام العربية الإسرائيلية عموماً والفسطينية على وجه الخصوص وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه في استعادة أراضيه المحتلة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على الأراضي المحتلة بعد العدوان الإسرائيلي في يونيو 1967 (MARTIN VAN BRUINSEN, 2018 .pp. 22-25).

ثالثاً : أدوات السياسة الخارجية الأندونيسية تجاه عملية السلام

تستخدم الدولة الأندونيسية مجموعة من الأدوات في سياساتها الخارجية تجاه عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية؛ أهمها ما يلي :

1- الدبلوماسية:

تسعى أندونيسيا من استخدام تلك الأداة إلى طرح حلول متعددة الأطراف بما يخص النزاعات الدولية عموماً ومنها النزاع العربي الإسرائيلي؛ وتبني مواقف وسطية فيها، وبما يرسخ الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليمي في المنطقة وتمكين الشعوب العربية عموماً والشعب الفلسطيني خاصة من استعادة أراضيه المحتلة وإقامة دولته المستقلة والمعترف بها دولياً . ويمكن تقسيم أنماط الدبلوماسية الأندونيسية في هذا الشأن إلى :

أ- الدبلوماسية الأندونيسية متعددة الأطراف: خلال الفترة بين عامي 2004 و 2020 قامت أندونيسيا بالمساهمة في بناء الائتلافات التعددية مع قوى متوسطة أخرى منها: مصر وتركيا والبرازيل وإيران وباكستان والسعودية وغيرها من الدول الإقليمية المتوسطة ؛ بهدف حشد وتعبئة الدعم والتأييد للحقوق العربية عموماً ومنها حقوق الشعب الفلسطيني سواء على مستوى المنظمات الدولية الإقليمية مثل منظمة دول عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي ورابطة الآسيان؛ أو المنظمات العالمية مثل الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الثقافة والتربية والعلوم (اليونسكو) التابعة للأمم المتحدة. ومن أبرز أنشطة الدبلوماسية الأندونيسية في هذا الشأن :

1) المشاركة في طرح المبادرة التي تقدمت بها المجموعة العربية إلي الأمم المتحدة في عام 2014 والتي تقضي برفع التمثيل الفلسطيني لدى الأمم المتحدة من صفة مراقب إلي مكانة شبه دولة ثم طرحت هذه المبادرة مرة أخرى في عامي 2018 و 2019. وفي 2002 طالبت أندونيسيا بإعلان إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في عام 2003؛ ومناقشة القضايا الشائكة مثل القدس والمستوطنات واللجئين والحدود والمياه مع مراعاة وضع قرار الأمم المتحدة رقم 1397 موضع التنفيذ بقيام دولة فلسطينية بجانب إسرائيل. وفي أكتوبر 2002؛ أيدت أندونيسيا بقوة الجهود التي أدت إلى إقرار خطة خريطة الطريق التي تتبناها اللجنة الرباعية الدولية نظراً لتضمنها رؤية شاملة لحل القضية

الفلسطينية و إقامة الدولة الفلسطينية (William Tuchrello and Niruban, 2019, pp.11-12).

2) المشاركة بفعالية في إعداد مشروعات القرارات الخاصة بالحقوق العربية والتصويت عليها في الجمعية العامة للأمم المتحدة: يكشف تحليل أنماط تصويت الدول العربية وأندونيسيا حول القرارات الخاصة بالقضايا السابقة والتي وصلت في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة في عام 2018/2019 إلى 18 قرارا إلى أن هناك توافقا تاما أي بنسبة 100% بين أندونيسيا والدول العربية في القرارات ذات الطبيعة التأكيدية والمقررة للحقوق العامة لكل من الفلسطينيين والسوريين في تقرير المصير وجلاء إسرائيل عن الأراضي المحتلة والسيادة الدائمة على مواردهم وممتلكاتهم وضرورة التوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية، ورفض جميع الإجراءات الإسرائيلية التي اتخذتها إسرائيل بشأن القدس وتقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين، وعودة النازحين نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في يونيو 1967 وفيما بعدها، والحفاظ على حماية ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها، وانطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وعدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، وإدانة ورفض الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، وإدانة التصرفات الإسرائيلية تجاه الأطفال الفلسطينيين ومطالبة الدول الأعضاء بمساعدتهم والسيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية.

في حين انخفضت درجات الاتفاق بين الدول العربية وأندونيسيا إلى نسبة 95% فيما يخص قضايا: تزويد شعبة حقوق الفلسطينيين بالموارد اللازمة والدعوة لتنظيم معرض سنوي بشأن حقوق الفلسطينيين، وتقرير أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره في الأراضي المحتلة (<https://www.un.org/ar/ga/73/resolutions.shtml>). ويرجع هذا الانخفاض من واقع محاضر جلسات الجمعية العامة الخاصة بهذه القرارات إلى تحفظ أندونيسيا على أداء بعض الوكالات والشعب التابعة للأمم المتحدة والمتخصصة في القضية الفلسطينية على المغالاة في أجور ومرتببات وبدلات العاملين في هذه الوكالات ، علاوة على عدم شفافية إجراءات الاستعانة بالعاملين وتشغيلهم بهذه الأجهزة (مقابلة مع السفير حلمى فوزى - سفير أندونيسيا بالقاهرة في 2019/12/18) على الرغم من التحفظات السابقة تضامنت أندونيسيا مع الدول العربية في رفض الموقف الأمريكي



والإسرائيلي في عامي 2018 و 2019 بوقف الدعم المالي عن وكالات وشعب الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدات والعون للشعب الفلسطيني، وأعلنت استعدادها تعويض جانب من الدعم الذي كانت تقدمه الولايات المتحدة في هذا الشأن (William Tuchrello and Niruban Balachandran, (2019,p.9) .

(3) الترويج والتأكيد على الحقوق الفلسطينية أثناء عضويتها في مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان: تبنت أندونيسيا في أثناء عضويتها بمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان قضايا الحقوق العربية عموما والحقوق الفلسطينية بصفة خاصة في مواجهة السياسة الاسرائيلية ودعاوى التضليل والكذب التي تروج لها داخل أروقة المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة؛ علاوة على حشد المساندة والدعم للقضية الفلسطينية لتحقيق: الاستقلال؛ واستعادة مركزية القضية الفلسطينية في المجتمع الدولي وسط الصراعات الحالية في الشرق الأوسط؛ وتشجيع اعتراف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بالسيادة الفلسطينية؛ والدعوة لإحياء مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية القائمة على "حل الدولتين"؛ ودعم ومساندة المطالب الفلسطينية في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية ، وخاصة تجاه المسجد الأقصى، ل يتم وضعه تحت الحماية الدولية؛ والترويج لرفض سياسات الولايات المتحدة التي تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل والتنديد بقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس (<https://jakartaglobe.id/context/indonesia-endorse-two-state-solution-peace-middle-east/>)

بجانب ماسبق؛ حرصت الدبلوماسية الأندونيسية في أول شهر في عضويتها الراهنة بمجلس الأمن ممثلة في السيدة رتنو مرصودي - وزير الخارجية الأندونيسية- على تجديد المطالبة أثناء حضورها جلسة مجلس الأمن في يناير 2019 بمنح فلسطين عضوية كاملة أسوة بالدول الأخرى في الأمم المتحدة، ونددت بعمليات الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وهاجمت ضمنا النهج الأمريكي الراهن والرافض للاسترشاد في خطته للسلام "بألية متعددة الأطراف تستند إلى معايير متفق عليها دولياً"؛ وإلا فإن أية خطة سلام لتسوية القضية الفلسطينية "سوف تفشل " (Ibid.,p.2). كما تقوم بعثة أندونيسيا بمجلس الأمن بتوظيف النقاش الشهري للمجلس الأمن الشرق الأوسط في التأكيد وتجديد الدعم الأندونيسي الثابت للقضية الفلسطينية ؛ والمطالبة بحصول فلسطين على وضع العضوية الكاملة في الأمم المتحدة باعتبارها أمراً طبيعياً ومهما؛ والتأكيد على أن تسوية القضية الفلسطينية هي التي تحدد مصداقية مجلس الأمن، وإعلان إدانتها ورفض بلادها للأعمال

الاستنزائية الإسرائيلية ومنها التوسيع المستمر للمستوطنات غير الشرعية (<https://research.un.org/ar/docs/sc/meetings&https://indonesiaalyoum.com>).

(4) أما في اقليم جنوب شرق آسيا ؛ فقد نجحت الدبلوماسية الأندونيسية في إقامة عدة فعاليات لضمان استمرارية الدعم والتأييد للحقوق العربية والفلسطينية في أراضيهم المحتلة في مواجهة الدعاية الداعمة والمناصرة للأكاذيب الإسرائيلية في منطقة جنوب وشرق آسيا؛ شملت ما يلي (إبراهيم سميح ربايعه؛ يناير 2020 ؛ ص ص. 11-13)

- تنظيم مؤتمر سنوي للتعاون بين دول شرق آسيا لدعم التنمية في فلسطين وتحقيق السلام الدائم بين فلسطين وإسرائيل المستند على إقامة دولة فلسطينية مستقلة بصورة أفضل وأسرع.

- عقد الاجتماع السنوي للمؤتمر الآسيوي الأفريقي (KAA) في أبريل 2015 والذي وافق على الإعلان الخاص بفلسطين والذي أكد بشكل أساسي على دعم الدول الآسيوية والأفريقية لنضال الشعب الفلسطيني من أجل الحصول على الاستقلال وإقامة دولته المستقلة وتقديم المساعدة في مجال تعزيز القدرات للفلسطينيين.

- استضافة المؤتمر الدولي حول قضية القدس يومي 14 و 16 ديسمبر 2015 بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. ناقش المؤتمر : قضية القدس و اللاجئين ، والمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية ، والحدود ، والأمن ، والمياه .
- استضافة أندونيسيا - بناءً على طلب الرئيس الفلسطيني - القمة الاستثنائية الخامسة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن فلسطين والقدس الشريف في الفترة من 6 إلى 7 مارس 2015؛ والتي أقرت وثيقتين ختاميتين يتعلقان بـ : التوكيد على موقف منظمة التعاون الإسلامي الأساسي والتزامها بدعم فلسطين والقدس الشريف، وإعلان جاكرتا للأفكار الإندونيسية التي تحتوي على خطوات ملموسة يتخذها قادة العالم الإسلامي لدفع تسوية المشكلة الفلسطينية والقدس الشريف.

ب- الدبلوماسية الثنائية :

تقوم أندونيسيا بتوظيف علاقاتها الدبلوماسية الوطيدة مع الولايات المتحدة في التشاور والتباحث الثنائي حول قضايا السلام والأستقرار الإقليمي والعالمي ومن أبرزها قضية السلام الفلسطيني الإسرائيلي . ونظرا لتزايد الدعم والمساندة الأمريكية للحكومة الاسرائيلية اليمينية برئاسة بنيامين نتياهو خاصة بعد مجيء إدارة الرئيس الأمريكي اليميني دونالد ترامب لدفة الحكم في يناير 2017؛ وتعيينه شخصيات ذات توجهات صهيونية كمستشارين ومبعوثين له في الشرق الأوسط وتبنيهم لتوجهات يمينية متطرفة ومنكرة للحقوق العربية والفلسطينية في استرداد أراضيهم المحتلة - قامت البعثات الدبلوماسية الأندونيسية في الولايات المتحدة برفض ودحض هذه التوجهات التي من أبرزها تلك التي



عرضها جيسون جرينبلات المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط، والتي جاء فيها إدعاء الجانب الأمريكي بأن هذا النزاع لن يتم حله بالرجوع إلى القانون الدولي أو مئات قرارات الأمم المتحدة التي اعتبرها مجرد "عباءة" لتجنب النقاش الجوهرى حول الحقائق على أرض الواقع وتعتد الصراع. وجددت البعثة موقف بلادها والمركز على أن حل الصراع الفلسطيني . الإسرائيلي يجب أن يقوم على حدود الرابع من يونيو 1967، وبما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة و مبدأ حل الدولتين وفقاً للمرجعيات المتفق عليها ومبدأ الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية (وكالة أنباء الأناضول ؛ 2019/7/23).

كما استخدمت أندونيسيا علاقاتها الدبلوماسية الجيدة مع دول العالم فى تعبئة وحشد المجتمع الدولي لمعارضة قرار الحكومة الإسرائيلي بضم أجزاء من أراضى الضفة الغربية الفلسطينية المحتلة لها فى بداية يوليو 2020 نظراً لما يمثله هذا السلوك الإجرامى من تعريض الاستقرار والأمن فى المنطقة للخطر؛ علاوة على انحرافه عن حل الدولتين ، حيث اعتمدت الخارجية الأندونيسية فى ذلك على إرسال خطابات رسمية لممثلى ودبلوماسية 30 سفارة وبعثة دبلوماسية بأندونيسيا من بينها سفارات ([https://kemlu.go.id/portal/en/read/1427/berita/the-government-and-parliament-in-](https://kemlu.go.id/portal/en/read/1427/berita/the-government-and-parliament-in-synergy-to-reject-israels-annexation-of-palestine)

<https://indonesiaalyoum.com/>) : الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا واليابان وألمانيا، ووفقاً لتصريحات أحمد ريزال بورناما - مدير شئون الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأندونيسية استجاب ستة وزراء خارجية لمبادرة إندونيسيا برفض خطة الضم التي تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة المتعددة.

كما أشارت السيدة مرصودى - وزيرة الخارجية إلى قيامها فى 27 مايو 2020 بإثارة القضية الفلسطينية خلال مكالمة تليفونية مع وزير الخارجية الأمريكى مايكل ريتشارد بومبيو؛ وأكدت فيها على أن " موقف إندونيسيا من القضية الفلسطينية لن يتغير"؛ ودعت القيادة الأمريكية لممارسة الضغوط على إسرائيل من أجل " إلغاء تنفيذ خطتها الخاصة بالضم فى الضفة الغربية" ؛ وهو ماتم تنفيذه بالفعل حيث قررت الحكومة الاسرائيلية برئاسة نتنياهو تأجيلها لخطة الضم الإسرائيلية ؛ وهو ما يكشف عن قدرة متميزة للدبلوماسية الأندونيسية على المستوى الثنائى الدولى فى تأكيد حقوق الشعب الفلسطينى ومواجهة المخططات الإسرائيلية الهادفة لنهب أرضه وموارده وحقوقه المشروعة والمعترف بها عالمياً.

2- الأدوات الاقتصادية:

في إطار العلاقات الثنائية مع السلطة الفلسطينية، قامت أندونيسيا خلال الفترة بين عامي 2010 و2014 بتقديم عدة مساعدات أهمها ما يلي (مقابلة مع السفير فوزى حلمي - سفير أندونيسيا بالقاهرة في 19/12/2019) :

- المساعدة "العينية" في شكل تدريب وبناء قدرات 1257 فلسطيني.
- الالتزام بتوفير التدريب في مجالات البنية التحتية والتكنولوجيا والمعلومات والسياحة والتصنيع الخفيف والزراعة بقيمة 1,5 مليون دولار سنويا للفلسطينيين في إطار مؤتمر التعاون بين دول شرق آسيا من أجل التنمية الفلسطينية (CEAPAD).
- مساعدة مالية 20 مليون دولار لبناء مركز القلب الأندونيسي في مستشفى الشفاء بغزة.
- بلغت المساهمات المقدمة من أندونيسيا للأونروا خلال الفترة 2009-2014 ما يقارب 460 ألف دولار أمريكي.

وأعلنت الحكومة الأندونيسية استئناف مساهماتها المالية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) والتي تم وقفها في نهاية عام 2014، وخصصت مبلغا سنويا لهذه الغرض يصل لنحو 300 ألف دولار أمريكي بدءا من عام (<https://kemlu.go.id/portal/en/read/1405/berita/extraordinary-ministerial-pledging-conference-for-unrwa-indonesia-increases-humanitarian-aid-for-palestine-in-2020>).

علاوة على ماسبق؛ قامت السياسة الأندونيسية باستخدام سلاح العقوبات الاقتصادية في مواجهة الدول الساعية لتأييد الخطوات الاستعمارية الاسرائيلية ومجارة الولايات المتحدة في سلوكها بنقل سفارتها بإسرائيل إلى مدينة القدس واعتبارها عاصمة للكيان الإسرائيلي، وتعد حالة استراليا خير نموذج في ذلك المسعى إذ قررت استراليا نقل سفارتها للقدس بعد طلب إسرائيلي، وإثر نقل الولايات المتحدة الأمريكية سفارتها إلى المدينة، إلا أن استراليا عدلت عن قرارها بشكل رسمي بعد تهديد إندونيسيا بقطع العلاقات التجارية بين البلدين إذ يبلغ حجم التبادل التجاري السنوي بين الطرفين حوالي 2500 مليون دولار ستويا؛ علاوة على التهديد بتجميد اتفاقات التجارة الحرة بين استراليا ورابطة الآسيان، وعقب عدول استراليا عن قرارها قامت أندونيسيا بالتوقيع والتصديق على اتفاقية التجارة الحرة بينهما (<https://en.antaraneews.com/news/151778/global-communitys-growing-chorus-against-israels-annexation-plan>).

الخاتمة: تحديات زيادة فاعلية السياسة الأندونيسية في عملية السلام بالشرق الأوسط

على الرغم من نجاح السياسة الخارجية الأندونيسية في استخدام الأداة الدبلوماسية والأداة الدعائية والأداة الاقتصادية لتنفيذ توجهاتها ومواقفها من عملية السلام العربية الإسرائيلية عموما والسلام



الفلسطينية على وجه الخصوص ؛ إلا أنها توجه عدة عقبات - إلى جانب عدم التواصل والتباحث مع إسرائيل نظرا لغياب التمثيل الدبلوماسي بينهما ؛ والإصرار الأمريكي خاصة في ظل رئاسة ترامب لدفة الحكم في الولايات المتحدة على مساندة ودعم الحكومة اليمينية الإسرائيلية - تقلل من فاعلية سياستها الخارجية في عملية السلام أهمها ما يلي :

1- استمرار الشقاق والنزاع الفلسطيني الداخلي بين الأطراف الفلسطينية في كل من رام الله وغزة؛ وعلى الرغم من توكيد أندونيسيا على تقديمها المساعدات المالية والفنية للشعب الفلسطيني في كافة الأراضي المحتلة دون تفضيل مواطني منطقة منهما على الأخرى - غير أن توحيد الصفوف الفلسطينية يكفل عدم تكرار الحرج الأندونيسي في دعوة الوفود الفلسطينية للمشاركة في الفعاليات والمؤتمرات الإقليمية التي تنظمها الخارجية الأندونيسية لدعم وتوكيد المطالب العربية والفلسطينية من عملية السلام مع إسرائيل ، علاوة على معاونة الحكومة الأندونيسية في التصدي للأفكار والتوجهات الإرهابية التي تطرحها الجماعات والتنظيمات الجهادية في إندونيسيا باستخدام العنف والعمليات الإرهابية كسبيل وحيد وناجع للحصول على الحقوق العربية والقضية الفلسطينية . لذا لاشك أن المصالحة الفلسطينية الداخلية ستؤثر على وجهة ومسار كل من السياسة الخارجية الرسمية لأندونيسيا وأيضا على أفكار وتوجهات جماعات وتنظيمات التيار الجهادي المتطرف عموما والأندونيسي بصفة خاصة في الوقت الراهن ومستقبلا.

2- إمكانية استخدام أندونيسيا لجهودها في الوساطة بين كل من: السعودية والإمارات من جانب قطر وايران من جانب آخر ؛ امتداداواستكمالاً لجهودها في إقرار السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وخوفا من التأثير السلبي للنزاع بين البلدين المتجاورين على متانة وقوة المواقف العربية والإسلامية في مواجهة إسرائيل وانتهاكاتها للحقوق العربية والفلسطينية.

3- مدى قدرة أندونيسيا على القيام بإنشاء قنوات للتواصل الشعبي والأهلى غير الحكومي بين منظمات المجتمع المدني العربية ونظيرتها الأندونيسية؛ وتضمين الوفود الرسمية لممثلين عن هذه المنظمات في الزيارات الخارجية الأندونيسية خاصة لدى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا؛ وهو ما يزيد من معدلات النجاح الأندونيسية في مهام الوساطة والتوفيق في تسوية القضايا العربية مع إسرائيل ويضمن استعادة الحقوق العربية المنصوص عليها في قرارات الشرعية الدولية بما فيها القدس الشريف.

قائمة المراجع

أولا المراجع العربية :-

- 1- إبراهيم سميح ربايعه؛ السياسة الخارجية الماليزية والاندونيسية تجاه القضية الفلسطينية: المراحل والمحددات؛ سلسلة دراسات وأبحاث ، مركز الأبحاث الفلسطينية ؛ يناير 2020 .
- 2- أحمد الصبّاغ؛ الأحزاب وممارسة العمل السياسي في إندونيسيا؛ اسطنبول: مركزالفكر الاستراتيجي للدراسات ؛ أبريل 2019 .
[-https://fikercenter.com/assets/uploads/Parties-and-political-action-in-Indonesia.pdf](https://fikercenter.com/assets/uploads/Parties-and-political-action-in-Indonesia.pdf)
- 3- أحمد النعيمي ؛ السياسة الخارجية ؛ دار زهران للنشر والتوزيع؛ عمان؛ 2009 .
- 4- عامر مصباح ، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ الجزائر؛ 2006 .
- 5- التقرير السنوي للبنك الدولي 2019/2018 ؛ موقع البنك الدولي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) :
[-https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/new-country-classifications-income-level-2018-2019](https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/new-country-classifications-income-level-2018-2019)
وقد تم الدخول عليه في 2020/17/17 .



- 6 - التقرير السنوى للمخابرات الأمريكية؛
- <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/id.html>
- 7- د. جابر سعيد عوض (محرر) ، دور الدولة فى التنمية فى آسيا، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ، 2009.
- 8- د. جمال سلامة على ؛ تحليل العلاقات الدولية : دراسة فى إدارة الصراع الدولى ؛ دار النهضة العربية ، القاهرة. 2013.
- 9- كلمات وفد أندونيسيا فى محاضرات اجتماعات مجلس الأمن على شبكة الانترنت :
- <https://research.un.org/ar/docs/sc/meetings>
- 10- د. ماجدة صالح ود. جابر سعيد (محرران) ؛ تطبيقات اللامركزية فى الخبرة الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة ، 2011.
- 11- د. ماجدة صالح و د. جابر سعيد عوض (محرران)، المجتمع المدنى : دروس من الخبرة الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ، 2010.
- 12- مازن اسماعيل الرمضانى: السياسة الخارجية : دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة ؛ بغداد ، 1993.
- 13- محاضرات الجلسات وكذلك محاضرات التصويت على القرارات الخاصة بالدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة للعام 2019/2018 ؛ وذلك من موقع الجمعية العامة للأمم المتحدة على شبكة الانترنت:
- <https://www.un.org/ar/ga/73/resolutions.shtml>
- 14- محاضرات الجلسات وكذلك محاضرات التصويت على القرارات الخاصة بالدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة للعام 2019/2018 ؛ وذلك من موقع الجمعية العامة للأمم المتحدة على شبكة الانترنت:
- <https://www.un.org/ar/ga/73/resolutions.shtml>
- 15- محاضرات جلسات مجلس الأمن، جلسة 8449، بتاريخ 22 يناير 2019، الحالة فى الشرق الأوسط بما فى ذلك قضية فلسطين
- <https://jakartaglobe.id/context/indonesia-endorses-two-state-solution-peace-middle-east/>
- 16- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية – الطبعة الثانية؛ مكتبة النهضة المصرية، القاهرة. 1998.

17- مقابلة مع السفير حلمى فوزى - سفير أندونيسيا بالقاهرة على هامش ندوة السياسة الأندونيسية فى الشرق الأوسط ؛ فى 2019/12/18.

18- موقع وزارة الخارجية الأندونيسية إلى موقع الوزارة على الانترنت:
https://kemlu.go.id/portal/en/list/struktur_organisasi/organization-structure

19- موقع وزارة الخارجية الأندونيسية وبعثة أندونيسيا فى الأمم المتحدة :
https://kemlu.go.id/newyork-un/en/pages/indonesia_the_united_nations_/1002/etc-menu

- <https://kemlu.go.id/portal/en/search/un#>
<https://kemlu.go.id/portal/en/page/missions/mission->

20- موقع أندونيسيا اليوم على شبكة الانترنت :
<https://indonesiaalyoum.com/>

21- موقع وزارة الخارجية الأندونيسية على الانترنت:
<https://kemlu.go.id/portal/en/read/1427/berita/the-government-and-parliament-in-synergy-to-reject-israels-annexation-of-palestine>

22 - موقع الموسوعة البريطانية على شبكة الانترنت :
<https://www.britannica.com/place/Indonesia>.

23- موقع موسوعة مقاتل من الصحراء على شبكة الإنترنت :
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TawazonKiw/sec04.doc_cvt.htm

24- ميثاق مناحي دشر؛ " النظرية الواقعية: دراسة فى الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة قراءة فى الفكر السياسى الأمريكى المعاصر؛" مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 20، 2018..
<https://abu.edu.iq/research/articles/13792>

25- ودودة بدران (محرر) ؛ إقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية ؛ مركز البحوث والدراسات السياسية الانترنت : جامعة القاهرة ؛ القاهرة ؛ 1989. تم الوصول إليه على موقع ملتقى الباحثين السياسيين العرب على شبكة
<http://arabprf.com/?p=2167>. 22/7/2020.....



26- وكالة أنباء الأناضول ؛ " سفراء أوروبيون ينتقدون هجوم "غرينبلات" على القرارات الأممية حول فلسطين؛ 2019/7/23.

ثانيا المراجع الأجنبية :

1- Aaron L. Connelly , **Indonesian foreign policy under President Jokowi** , The Lowy Institute for International Policy, Lowy Institute Analyses, October 2014.

http://www.lowyinstitute.org/sites/default/files/indonesian-foreign-policy-under-president-jokowi_0_0.pdf

2- Ade M Wirasenjaya, **Indonesia's Foreign Policy and Multi-Track Regionalism**, Department of International Relations , Advances in Social Science, Education and Humanities Research, volume 84 ,2017

[-https://www.atlantis-press.com/proceedings/iconeg-16/25874238](https://www.atlantis-press.com/proceedings/iconeg-16/25874238)

3- AKHMAD BAIHAQIE, **ISLAM AND INDONESIA FOREIGN POLICY UNDER THE YUDHOYONO PRESIDENCY**, THESIS SUBMITTED IN FULFILMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE DEGREE OF

DOCTOR OF PHILOSOPHY , ACADEMY OF ISLAMIC STUDIES ,
UNIVERSITY OF MALAYA, KUALA LUMPUR. 2017.

http://studentsrepo.um.edu.my/7924/6/BAIHAQIE_-_ISLAM_AND_INDONESIAN_FOREIGN_POLICY_2017.pdf

4- Anak Agung Banyu Perwita, **State–society relationship: assessing Islam in Indonesia's foreign policy Toward the Muslim world under Suharto**, Department of Asian Studies and Languages,2005.

<http://ehlt.flinders.edu.au/projects/counterpoints/PDF/A1.pdf>

5- ANTON BEZGLASNYY, **MIDDLE POWER THEORY, CHANGE AND CONTINUITY IN THE ASIA–PACIFIC**, A THESIS SUBMITTED IN PARTIAL FULFILLMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE DEGREE OF MASTER OF ARTS, THE FACULTY OF GRADUATE STUDIES (Political Science), THE UNIVERSITY OF BRITISH COLUMBIA, (Vancouver), April 2013.

6 – BRICS Think Tanks Council. **Realizing the BRICS long–term goals: Road–maps and pathways**. (Observer Research Foundation. 2017).

<https://www.orfonline.org/wp-content/uploads/2017/08/Brics.pdf>.....14/7/2020.

7- Bruce Gilley, **The Rise of the Middle Power**, The New York Times Company. September 2012.

8- Dave McRae, **More talk than walk: Indonesia as a foreign policy actor**, The Lowy Institute, February 2014.

<https://www.lowyinstitute.org/publications/more-talk-walk-indonesia-foreign-policy-actor>

9- David Wurfel and Bruce Burton(editors),**The Political Economy of Foreign Policy in Southeast Asia** , Palgrave Macmillan, New York ,1990.



10 – Elena Albina, **New regionalism: Western European experience and its mplications for Russian regionalism**, (KU Leuven, Institute for International and European Policy .2015.

11– Greg Barton and Colin Rubenstein, Indonesia And Israel: A Relationship In Waiting, **Jewish Political Studies Review** 17:1–2 (Spring 2005).<https://jcpa.org/article/indonesia-and-israel-a-relationship-in-waiting/>

12– Jin Sato and Awidya Santikajaya, “Variety of Middle–Income Donors: Comparing Foreign Aid : Approaches by Thailand and Indonesia”, the JICA Research Institute, **JICA–RI working paper** No. 180, January 2019.

https://www.jica.go.jp/jica-ri/publication/workingpaper/l75nbg0000127526-att/JICA-RI_WP_No180_0206.pdf

13– Joshua Kurlantzick, Keeping the U.S.–Indonesia Relationship Moving Forward, the Council on Foreign Relations, **Council Special Report**, No. 81, February 2018.

https://cdn.cfr.org/sites/default/files/report_pdf/CSR81_Kurlantzick_Indonesia_With%20Cover.pdf

14– Kwang Ho Chun, **The BRICs Superpower Challenge: Foreign and Security Policy Analysis.**, Ashgate. 2013.

15– MARTIN VAN BRUINEN, INDONESIAN MUSLIMS IN A GLOBALISING WORLD:WESTERNISATION, ARABISATION, AND INDIGENISING RESPONSES,**The RSIS Working Paper series** ,NO. 311, SINGAPORE, 3 MAY 2018 .

<https://www.rsis.edu.sg/wp-content/uploads/2018/05/WP311.pdf>

16–Moch Faisal Karim, Middle power;status–seeking and role conceptions: the cases of Indonesia and South Korea, **Australian Journal Of International Affairs** ,_Mar 2018.

https://www.researchgate.net/publication/323740103_Middle_power_status-seeking_and_role_conceptions_the_cases_of_Indonesia_and_South_Korea/link/5ab39d03aca272171002c1e7/download12/7/2020.

17- M. Muttaqien, Domestic Politics and Indonesia's Foreign Policy on the Arab-Israeli Conflict, **Global & Strategis**, Januari-Juni 2013.

<https://idocslide.org/embed/domestic-politics-and-indonesia-s-foreign-policy-on-the-arab-israeli-conflict>

18- SHAFIAH F. MUHIBAT, Foreign Policy and National Elections: A brief overview of the public attitude in Indonesia towards foreign policy issue , Centre for Strategic and International Studies, Jakarta, **CSIS ELECTION SERIES** No. 2.2019.

https://www.csis.or.id/uploads/attachments/post/2019/05/15/Election_Series_2_Muhibat.pdf

19- Soeya Yoshihide, 'Diplomacy for Japan as a Middle Power,' **Japan Echo** ,Vol. 35, No. 2 (2008), pp. 36-41.

20- Sook-Jong Lee, Chaesung Chun, Hyejung Suh, and Patrick Thomsen, **Middle Power in Action: The Evolving Nature of Diplomacy in the Age of Multilateralism**, East Asia Institute April 2015.

<https://www.files.ethz.ch/isn/191150/30.04.2015.pdf>.....20/7/2020.

21-TRENDS OF SELECTED SOCIO-ECONOMIC INDICATORS OF INDONESIA NOVEMBER 2019:

<https://www.bps.go.id/publication/2019/12/13/87e874ad5e49cd03de522813/perkembangan-beberapa-indikator-utama-sosial-ekonomi-indonesia--november-2019.html>

22- William Tuchrello and Niruban Balachandran, Recognizing Israel Aligns with Indonesia's Interests, Ambitions, & Constitution, **ASIA PACIFIC PULLETIN**, Number450, January 23,2019.



https://scholarspace.manoa.hawaii.edu/bitstream/10125/61746/apb%20no.450_0.pdf